

موقف فرنسا من الدولة العثمانية خلال مؤتمر الصلح في باريس ١٩١٩

ID

م.م. وسام علي محمد الجبوري

مديرية تربية محافظة نينوى

wisamaldaghri85@gmail.com

ID

أ.م.د. هشام سوادى هاشم

كلية هندسة الالكترونيات / جامعة نينوى

husham.hashim@uoninevah.edu.iq

النشر: ١/١/٢٠٢٤

القبول: ٢٩/١١/٢٠٢٣

الاستلام: ٤/١٠/٢٠٢٣

مستخلص البحث

يهدف البحث الى دراسة موضوع الدولة العثمانية او ما عرف " المسألة التركية " في مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ والذي اعتبر واحد من أعقد المواضيع التي واجهت دول الحلفاء. فالدولة المترامية الاطراف والتي حكمت اراضي واسعة طيلة اربعة قرون لم يكن من السهل على الحلفاء تقسيم ما أحتلوه من اراضيها بسبب المشاكل التاريخية التي افرزها احتلال دول الحلفاء للولايات العثمانية لا سيما مشكلة أزمير والاحتلال اليوناني لها وتنامي الحركة الوطنية التركية. ازاء ذلك سعت فرنسا ومنذ عقد هدنة مودروس في ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر ١٩١٨ الى تبني سياسة مسك العصى من الوسط والتي تبناها رئيس وزرائها جورج كليمنصو هدفت من ورائها الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والدينية لاسيما تجاه الاقليات في بلاد الشام وجنوب الاناضول فضلا عن دعم نفوذها السياسي في العاصمة العثمانية إستانبول. قسمت الدراسة الى مبحثين؛ تناول المبحث الاول: الموقف الفرنسي من تقسيم الدولة العثمانية وفرض نظام الانتداب على ما استقطع من اراضيها. اما المبحث الثاني فقد عالج الموقف الفرنسي من مشكلة ازمير والاحتلال اليوناني لها. الكلمات المفتاحية: تقسيم الدولة العثمانية؛ مؤتمر الصلح؛ فرنسا؛ الدول الكبرى؛ مشكلة أزمير.

Position of France towards Ottoman Empire during Peace Conference in Paris 1919

Asst. Prof. Dr. Husham S. Hashem  Asst. Lect. Wissam Ali M. Al-Jubouri 
College of Electronics Engineering Nineveh University College of Electronics Engineering Nineveh University
husham.hashim@uoninevah.edu.iq wisamaldaghri85@gmail.com

Received: 4/10/2023

Accepted: 29/11/2023

Published: 1/1/2024

Abstract

The research aims to study the topic of the Ottoman Empire, or what was known as the “Turkish Question” at the peace conference in Paris in 1919, which was considered one of the most complex topics facing the Allied countries. The sprawling state, which ruled vast lands for four centuries, was not easy for the Allies to divide what they occupied from its lands because of the historical problems that resulted from the occupation of the Ottoman states by the Allied powers, especially the problem of Izmir, the Greek occupation of it, and the growth of the Turkish national movement. In view of this, France sought, since the signing of the Armistice of Mudros on October 30, 1918, to adopt a policy of holding the baton from the middle, Which was adopted by its Prime Minister George Clemenceau, aimed to preserve its economic and religious interests, especially towards minorities in the Levant and southern Anatolia, as well as to support its political influence in the Ottoman capital, Istanbul. The study was divided into two sections: the first section dealt with: the French position on the division of the Ottoman Empire and the imposition of the mandate system on what was expropriated from its lands. The second section studied the French position on the problem of Izmir and the Greek occupation of it.

Keywords: The division of the Ottoman Empire; the peace conference; France; the major powers; the Izmir problem.

Available online at <https://regs.mosuljournals.com/>, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>)

مقدمة

اعتبر الباحثين ان ما يعرف بالمسألة العثمانية او كما تسميها الادبيات الغربية (التركية) كانت من أصعب المسائل التي واجهت دول الحلفاء لتقسيم املاك الدول المهزومة في الحرب العالمية الاولى خلال جلسات مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ لا اعادة ترتيب اوضاع خارطة العالم السياسية الجديدة من خلال تقاسم مناطق النفوذ فيما بينها ومنها فرنسا.

هدف البحث: يسعى مشروع البحث الى بيان الدور الفرنسي المهم في اعادة رسم خارطة العالم السياسية في اعقاب الحرب العالمية الاولى من خلال تبنيها سياسة حاولت من خلالها الحفاظ على مصالحها من خلال تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية واعداد تشكيل كيانات سياسية قائمة على الأسس القومية والدينية / الطائفية. وهذا ما تم خلال جلسات مؤتمر الصلح في العاصمة الفرنسية باريس.

اشكالية البحث: تقوم اشكالية البحث على عدة تساؤلات من أهمها: هل لعبت المصالح الفرنسية في الدولة العثمانية دورا في بلورة السياسة الفرنسية في مؤتمر الصلح؟ وهل كان لفرنسا اليد الطولى في تقسيم الدولة المترامية الاطراف على أسس عرقية ودينية وهذا ما نجده واضحا في دعمها لليونانيين في مسألة أزمير.

منهجية البحث: اتبع الباحثان المنهج التاريخي الوصفي / السرد في الكتابة دون اغفال الجانب التحليلي بالاعتماد على الوثائق والمصادر العربية والاجنبية.

مدخل تاريخي:

ترتب على نهاية الحرب العالمية الأولى حدوث تغيرات مهمة في خارطة العالم السياسية، وينطبق هذا بشكل خاص على الدول المهزومة في الحرب متمثلة بالدولة العثمانية وألمانيا وحلفائها. وبقدر تعلق الأمر بالدولة العثمانية، فإنها كانت قد خسرت معظم ممتلكاتها عندما جرى توقيع هدنة مودرس في ٣٠ تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩١٨ وعلى أثرها انسحبت الدولة العثمانية من الحرب، وتخلت عن حلفائها بعد ازدياد خسائرها في الحرب^(١).

وجرى تقسيم الدولة العثمانية بين دول الحلفاء المتمثلة بفرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليونان (Hurewitz, n.d., 25؛ علي، ١٩٨٢، ٧٢)، ودخلت سفن الحلفاء في ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩١٨ الموانئ العثمانية وتمكنت من إنزال قواتها في العاصمة استانبول وتحصينات المضائق، وحاول الفرنسيون والبريطانيون تحويل العاصمة العثمانية إلى قاعدة لنشاطاتهم الحربية في المناطق الأخرى (غفور، ١٩٨٨، ٢٥)، كما تمكن البريطانيون خلالها من توسيع نفوذهم في معظم المناطق العراقية وبالتحديد الموصل التي تمكنوا من احتلالها بعد عقد الهدنة معللين الأسباب بالبند السابع من الهدنة الذي يتيح للحلفاء احتلال أية نقطة استراتيجية يرون من مصلحة الحلفاء احتلالها (أحمد، ١٩٧٨، ١٩٤-١٩٥).

كما احتل البريطانيون في بداية كانون الثاني / يناير عام ١٩١٩، مناطق مرعش وعينتاب وأسكي شهر وأفيون قره حصار، فضلاً عن سيطرتهم على سكة حديد بغداد وموانئ البحر الأسود، وتم إنزال قواتها في سامسون وطرابزون وإرسال بعض قواتها إلى مرزفون وأنقرة (Lewis, 1966, 251-253). في حين احتلت القوات الفرنسية عدداً من المناطق في إستانبول، وتمكنت من الاستيلاء على مناطق أدنه وكيليكيا ومدخل جبال طوروس ومرسين وزنكول داغ، كما تمكنت من أحكام سيطرتها على مناجم فحم رونفولداق (F.R., 1919a, 10).

وبقدر تعلق الأمر بفرنسا، فقد دخلت قواتها في خريف ١٩١٩ إلى مناطق عينتاب ومرعش وأورفه بعد انسحاب القوات البريطانية من هذه المناطق (F.O., 1919a)، فيما احتلت القوات الإيطالية مناطق أنطاليا وقونية وأق شهر وكوش

أداسي و أسبارطة، والمناطق الساحلية لمنطقة مقله، وبرر الحلفاء هدفهم من الاحتلال لمدن الدولة العثمانية بأنه لغرض تطبيق بنود هدنة مودورس من جهة، وحماية حقوق رعاياهم وأرواحهم وأموالهم من جهة أخرى (Kaymaz, 1972, 230)، وحاولوا التوضيح للأتراك بأن الهدف من السيطرة على هذه المناطق هو محاربة البلاشفة في روسيا، والحد من مخاطرهم، وبذلك تمكنت قوات الحلفاء من السيطرة على مناطق واسعة من البلاد (G. Lewis, 1965, 48).

وعلى الرغم من التنافس بين الحلفاء للسيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية، إلا أن هذا التنافس قد استمر حتى بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وظهر الصراع بشكل واضح بين فرنسا وبريطانيا ورغبة الطرفان لتقويض ممتلكات الدولة العثمانية ليتسنى لهما السيطرة على ممتلكاتها التي كانت خاضعة لها قبل الحرب، وكانت المسألة الشرقية من بين القضايا التي سيطرت بثقلها على العلاقات الدولية بين الطرفين، وظلت تشكل هذه المسألة محور الصراع الفرنسي – البريطاني، نظراً للتباين في الرؤى من جهة، والتناقض في المصالح في هذه المناطق من جهة أخرى (الحسان، ١٩٧٨، ١١).

في حقيقة الأمر أن الحرب العالمية الأولى كانت حداً فاصلاً في تاريخ الشرق الأوسط الحديث، نظراً لأنها أحدثت تغييرات في العالم، وأدت في نهاية المطاف إلى سقوط الدولة العثمانية (برايسون، د.ت، ٨٥)، فضلاً عن سقوط الإمبراطوريات الأخرى في وسط وشرق أوروبا متمثلة بالإمبراطورية الألمانية والإمبراطورية النمساوية – المجرية (ف. أحمد، ٢٠٠٠، ٩٦-٩٧؛ مراد وآخرون، ١٩٨٨، ٢٥٥)، وأدى هذا السقوط إلى بروز قوى وطنية بدأت تطالب بالاستقلال عن هذه الإمبراطوريات، في حين أن طموحات الدول الأوروبية الكبرى كانت تكمن في محاولة تقسيم أملاك " رجل أوروبا المريض" أو ما أُصطلح عليه بـ (الرجل المريض)، ليتسنى لهم تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية الواسعة فيما بينهم وبأسرع وقت (مراد وآخرون، ١٩٨٨، ٢٥٥).

وبطبيعة الحال إن مسألة تقسيم أملاك الدولة العثمانية لم يكن بالأمر المستحدث من قبل دول الحلفاء بعد انتهاء الحرب، وإنما جرى التخطيط له من قبل فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وروسيا القيصرية عن طريق الاتفاقيات السرية التي عقدت فيما بينهم أبان فترة اندلاع الحرب (برايسون، د.ت، ٨٥)، ومنها معاهدة القسطنطينية (Howard, 1966, 23)، ولندن (Nerakivi, 1969, 134-136)، واتفاقية سايكس بيكو^(٢)، وسان جان دي مورين (المصري، ٢٠٠٢، ١٢٤؛ مصطفى، ٢٠٠٣، ٢٩١)^(٣).

حاول الفرنسيون نتيجة لعدم اقتناعهم بالتقسيم مطالبة بريطانيا بضرورة إجراء تقسيم جديد لأملاك الدولة العثمانية وبما يخدم مصلحة الطرفين (الدينوف، ١٩٦٦، ٧٥)، وعلى أثر ذلك عقد لقاء بين جورج كليمنصو (١٨٤١-١٩٢٩) رئيس وزراء فرنسا، ولويد جورج (١٨٣٦-١٩٢٢) رئيس وزراء بريطانيا في مطلع شهر كانون الأول / ديسمبر عام ١٩١٨ أثناء زيارة كليمنصو إلى لندن، وطالب الأخير البريطانيين بضرورة الاعتراف باتفاقية سايكس بيكو من جديد، لكن البريطانيين حاولوا التأكيد على ضرورة إجراء تغييرات على المعاهدة، وتوصل الطرفان في نهاية اللقاء إلى اتفاق وافقت فيه فرنسا على إدخال ولاية الموصل (الداخلية ضمن المنطقة الفرنسية من قبل) ضمن مناطق النفوذ البريطانية، ووعدت فرنسا لقاء ذلك بحصة من ثروات النفط الموجودة في شمال ما بين النهرين (F.O., 1919a).

اتفق الطرفان مبدئياً على هذا التقسيم إلى أن تمت تسوية المشكلة بشكل كامل فيما بعد عن طريق مؤتمر الصلح الذي كان مقرراً أن يعقد في العاصمة الفرنسية (F.O., 1919b). يتضح مما سبق أن مسألة تقسيم أملاك الدولة العثمانية لم تستحدث في مؤتمر الصلح في باريس، وإنما جرى التخطيط لها من قبل فرنسا وبريطانيا وروسيا قبل هزيمة الدولة العثمانية في الحرب، وهذا الأمر إن دلّ على شيء إنما يدل على مدى الثقة المطلقة من قبل الحلفاء بإمكانية ترجيح كفة الحرب لصالحهم، فضلاً عن إيمانهم بأن نهاية الحرب سوف تسفر عن هزيمة الدولة العثمانية وتقسيم أملاكها الواسعة فيما بينهم، وهو ماتم لهم بعد انتهاء الحرب.

المبحث الأول

الموقف الفرنسي من تقسيم المناطق العثمانية

أُفتتح مؤتمر الصلح في باريس برئاسة كليمنصو رئيس وزراء فرنسا في الثامن عشر من كانون الثاني / يناير عام ١٩١٩ (الدينوف، ١٩٦٦، ٧٥)، وكان الغرض من عقده فرض شروط الحلفاء المنتصرين على الدول المهزومة في الحرب، ومن ثم الوصول للتسوية النهائية، ولما تم الاتفاق عليه سرّاً بين الأعوام ١٩١٥ - ١٩١٧ عن طريق عقد الاتفاقيات السرية بين دول الحلفاء التي جرى التخطيط لها أبان اندلاع الحرب العالمية الأولى واستهدفت من خلالها تقسيم الممتلكات العثمانية فيما بينها (Helmrieck, 1974, 3)، وجاء اختيار العاصمة الفرنسية باريس لتكون مقراً لعقد المؤتمر نظراً للدور الذي قامت به فرنسا في الحرب العالمية الأولى (Howard, 1974, 51)، فضلاً عن إصرار الرئيس الأمريكي توماس وودرو ويلسون (١٩١٣ - ١٩٢١) T. Woodrow Wilson (مراد وآخرون، ١٩٨٨، ٢٥٧)، على اختيارها لتكون مقراً لعقد المؤتمر بدلاً من جنيف التي كانت مقراً للقوات الأمريكية أبان فترة الحرب، يضاف إليها الضغط الذي مارسته الحكومة والصحافة الفرنسية على الحلفاء، لاختيار عاصمتها مكاناً لعقد المؤتمر على اعتبار أنها الأكثر معاناة وخسائر وتضحيات من باقي دول الحلفاء الأخرى، وبذلك اقتنع الحلفاء بهذه الحجج بعد أن وافق عليها الرئيس ويلسون^(٤).

بدأت الوفود بالوصول إلى المؤتمر، وضمت أعداداً كبيرة من دبلوماسيين وعسكريين وإداريين وقانونيين وخبراء ماليين واقتصاديين ورجال صناعة ممثلين عن عدة دول مختلفة (Nicolson, 1923, 11). مثل المؤتمر مندوبون عن ٢٧ دولة، ولم توجه الدعوة لمندوب روسيا، كما لم يسمح للدول المهزومة في الحرب المشاركة في المؤتمر، بل كان عليها أن توقع على الوثائق بعد أعدادها لأن السلام فرض عليها فرضاً ولم يكن نتيجة مفاوضات، في حين أن الدول الأساسية المتمثلة بـ (بريطانيا -

فرنسا - الولايات المتحدة الأمريكية - إيطاليا - اليابان)، شكلت المجلس الأعلى للحلفاء، وشاركت في بحث جميع القضايا بدون استثناء، ومع كل هذا إلا أن كلاً من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت دوراً أساسياً في وضع قرارات مؤتمر الصلح (حسين ونعمه، ١٩٨٠، ٢١٣).

ترأس الوفد الفرنسي كليمنصو رئيس وزراء فرنسا وبحضور وزير خارجيته بيشون، أما الوفد البريطاني فترأسه لويد جورج بمرافقة وزير الخارجية بلفور، فيما مثل الوفد الإيطالي رئيس وزرائه أورلاندو (١٨٦٠ - ١٨٥٢)، وحضر سيونجي وزير الخارجية الياباني ممثلاً عن بلاده^(٥). وترأس الوفد الأمريكي في المؤتمر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ويلسون، الذي عرف بينوده الأربعة عشر (Lansing, 1921, 29) التي وردت في رسالته التي وجهها إلى الكونغرس الأمريكي في ٨ كانون الثاني / يناير عام ١٩١٨ على اعتبار أنها منهاجاً للسلم^(٦).

جرى عقد اجتماع ثلاثي قبيل انعقاد مؤتمر الصلح ضم كل من كليمنصو عن فرنسا، ولويد جورج عن بريطانيا، وأورلاندو عن إيطاليا، وأستمر الاجتماع في لندن يومي الثاني والثالث من كانون الأول / ديسمبر عام ١٩١٨، وكان الغرض من الاجتماع الاتفاق بين الإطراف الثلاثة لمواجهة خطر الولايات المتحدة التي تطلعت للسيطرة على العالم (مراد وآخرون، ١٩٨٨، ٢٥٨)، يضاف إلى ذلك قرار الرئيس ولسن حول رغبته بحضور المؤتمر، وهذا الأمر أدى بطبيعة الحال إلى دفع الفرنسيين والبريطانيين إلى ضرورة إعادة النظر بصورة جدية بخططهم وهو الأمر الذي أدى إلى عقد الاجتماع بشكل فوري في لندن لتدارك خطورة الموقف (شبليكوفا، ١٩٦٠، ٥٩). لكن الأطراف الثلاثة لم تتوصل إلى نتيجة نظراً للاختلاف الواضح فيما بينهم، وأبدى كليمنصو عن استعداده للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتعهد بعدم إثارة أية مسألة خلال مؤتمر الصلح في باريس ما لم يتم أخذ استشارة الولايات المتحدة (George, 1938, 1002).

أكد الرئيس ولسن في النقاط التي أصدرها بأن جميع الاتفاقيات السرية المعقودة بين الحلفاء أثناء فترة الحرب ملغاة أو غير معترف بها قانونياً (شـبليكوفا، ١٩٦٠، ٧٥). ومهما يكن من أمر فقد تم إدراج مصير الدولة العثمانية ضمن ما سمي بـ " المسألة التركية "، ضمن المادة الخامسة من بنود أعمال المؤتمر، وأثارت هذه المسألة في جوهرها اهتماماً عالمياً كبيراً، نظراً لمحاولة السياسيين إيجاد حل لهذه المشكلة المزمنة التي أدخلت الدول الأوربية الكبرى في صراع لمدة طويلة، فضلاً عن سعيهم طول تلك الفترة للاستحواذ على أملاكها (Kemal, 1997, 2). كما أن مؤتمر الصلح في باريس لم يواجه مسألة مهمة كالقضية التركية نظراً لما فيها من تعقيدات ومشاكل، وبروز مسألة الشرق الأدنى التي كان لها الحصة الأكبر من ضمن هذه الأسباب، والتي أدت بطبيعة الحال إلى نشوب الحرب في ذلك الوقت (Howard, 1966, 217).

شهدت جلسات المؤتمر تناقضاً حاداً بين الأطراف المنتصرة في الحرب نظراً لأطماع كل دولة على حساب بقية الدول الأخرى، وعبر كليمنصو عن صعوبة المفاوضات والوصول الى الحل الأمثل بقوله: " لقد ربحنا الحرب، فعلياً أن نفوز الآن بتحديد شروط الصلح، وأنها لمهمة أعسر من الأولى " (الفتلاوي، ٢٠٠١، ٣٦). ويعود سبب الاختلاف بين الحلفاء فيما بينهم إلى الاحتلال العسكري لأن قواتهم العسكرية كانت محتلة للأراضي التابعة للدولة العثمانية، ومسيطرة على البلاد العربية التي كانت خاضعة لها من جهة، وعلى مناطق تركيا نفسها التي كانت مقسمة بين الحلفاء من جهة أخرى، أما إستانبول فكانت خاضعة للاحتلال المشترك من قبلهم، وبذلك فإن الصراع قد استمر خلال جلسات المؤتمر نظراً لإصرار كل طرف بأحقية باحتلال هذه المناطق وتمسكه بمسألة الحفاظ عليها (الصمد، ١٩٨٦، ٧٥-٧٦).

حاولت الدول المنتصرة في الحرب عبر المؤتمر تحقيق أهدافها التي كانت تسعى لأجلها التي تتمثل بالسيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية عن طريق تقديم

الحجج والذرائع التي تبين أحقيتها بهذه المناطق، وعلى الرغم من المحاولات البريطانية التي كانت تهدف لطرد الأتراك من الجزء الأوربي، والسيطرة على العاصمة استانبول، إلا أن الفرنسيين عارضوا هذه السياسة ووقفوا ضد توجهات البريطانيين، ويعود سبب ذلك إلى أن الفرنسيين كانت لديهم مشاريع استثمارية موجودة في أغلب مناطق الدولة العثمانية، وبالتالي فإن السيطرة البريطانية على العاصمة استانبول من شأنها أن تؤدي إلى تهديد مصالحهم التجارية، وكذلك خشية الفرنسيين من عدم تنفيذ بنود المعاهدات السرية التي قطعت لهم قبل الحرب والتي كان الفرنسيون يسعون عبر بنود تلك المعاهدات للاستحواذ على سورية ومن ثم التوسع نحو مناطق غرب الأناضول (لنشوفسكي، ١٩٥٩، ١٢٧-١٢٨).

سعت فرنسا إلى تحقيق مطامحها ومخططاتها، وذلك بتوسيع دائرة أملاكها في الدولة العثمانية، وتمكنت في ٣٠ كانون الثاني / يناير عام ١٩١٩ وبالاتفاق مع الحلفاء من إصدار قرارٍ يعلن بأن الدولة العثمانية انتهت من الخارطة السياسية (Temperley, 1969, 1/145) وازدادت حدة الخلافات بين الحلفاء حول مصير الدولة العثمانية ومسألة تقسيم ممتلكاتها، وعبرت فرنسا عن تأكيدها بأن حقوقها في الدولة العثمانية غير قابلة للنقاش، وأن رغبتها تكمن بتطبيق بنود الاتفاقيات السرية التي جرى الاتفاق عليها قبل نهاية الحرب (Temperley, 1969, 1/221). في حين أن هذه الاتفاقيات كانت تتناقض مع بنود الرئيس ولسن، ومنها البند الأول الذي يدعو إلى مبدأ " المواثيق العلنية التي تعقد علناً "، والبند الثاني عشر الذي يتعلق بتركيا، ويؤكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها وينص على : " أن الأجزاء التركية من الإمبراطورية العثمانية الحالية، يجب أن يضمن لها سيادة تامة، لكن الأقوام الأخرى التي تخضع للحكم التركي الآن يجب أن يضمن لها في الحياة اطمئنان لاريب فيه، وفرصة للتقدم لا تشوبها شائبة، كما أن مضايق الدردنيل يجب أن تفتح بصورة دائمة

باعتبارها ممراً حراً للسفن والتجارة العائدة لجميع الأمم بضمانات دولية" (Howard, 1974, 51).

شكلت هذه المبادئ التي أعلنها الرئيس ولسن معضلة لدول الحلفاء لأنها منعت التعامل بهذه الاتفاقيات السرية السابقة وعدتها ملغاة، وبدأ هذا التناقض واضحاً بين المنهج الأمريكي وخطط الحلفاء الممثلين بالفرنسيين والبريطانيين لاسيما بعد أن رفض الرئيس ولسن التعامل بها، وفي النهاية عبر الحلفاء عن موافقتهم لتطبيق بنود الرئيس ولسن الأربعة عشر، وعملوا على أبطال اتفاقياتهم بصورة تدريجية على الرغم من أطماعهم المتواصلة، وسعيهم للحصول على أكبر قدر من المكاسب على حساب الدولة العثمانية (لنشوفسكي، ١٩٥٩، ١٢٧-١٣١).

وعلى أثر ذلك حاول الفرنسيون والبريطانيون حماية مصالحهم عن طريق إقرار نظام الانتداب الذي لم يكن بطبيعة الحال إلا وسيلة لتقسيم أراضي الدولة العثمانية فيما بعد. وفي الحقيقة إن نظام الانتداب يعد شكلاً جديداً للاستعمار تحت مظلة دولية من جانب الدول الكبرى، ويستهدف إعادة توزيع البلدان المستعمرة، وهو نتيجة للصراع المتفاحم بين الدول الاستعمارية من أجل توزيع مناطق النفوذ الجديدة (Kemal, 1997, 2).

جرى الاتفاق بين الفرنسيين وحلفائهم بأن تتولى الدول الكبرى مهمة الانتداب على بعض البلاد باسم عصبة الأمم التي كان العمل جارياً لوضع موائيقها في باريس (شبليكوفا، ١٩٦٠، ٣)، وقدم رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج اقتراحاً بالاتفاق مع كليمنصو في ٣٠ كانون الثاني / يناير عام ١٩١٩ يقضي بفصل كل من أرمينيا وسوريا وفلسطين والجزيرة العربية وبلاد الرافدين عن تركيا، وتحويلها إلى تبعية الدول الكبرى تحت إطار الانتداب (شبليكوفا، ١٩٦٠، ١٣٢).

كما قدم البريطانيون اقتراحاً آخر بأن تتولى الولايات المتحدة الانتداب على أرمينيا واستانبول والمضايق، ويعود سبب ذلك لرغبتهم في إبعاد الفرنسيين والإيطاليين

من السيطرة على هذه المناطق، وبالمقابل فإن فرنسا لم تكن ترغب في سيطرة البريطانيين على هذه المناطق أيضاً، وفضلوا الانتداب الأمريكي كخيار أفضل لأن أرمينيا لم تكن تتمتع بالموارد الأولية الغنية التي يمكن استثمارها (شبليكوفا، ١٩٦٠، ٦٢)، لكن الرئيس ولسن عارض هذا المشروع بالرفض المطلق وأكد بأنه لا يفكر بأي حال من الأحوال في إرسال قوات أمريكية إلى استانبول، لأن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن قد اشتبكت أبداً في حرب ضد الدولة العثمانية (Camming, 1938, 48).

ويعود سبب رفض الرئيس ولسون مهمة تولي بلاده مسؤولية الانتداب على أرمينيا إلى أنه أدرك أن هدف الفرنسيين والبريطانيين هو الاستحواذ على المضائق، فضلاً عن التخلص من مهمة حماية المسيحيين في أرمينيا وجعلها تقع على عاتق الولايات المتحدة لكي تتولى مهمة الإشراف عليها، في حين أن البريطانيين حاولوا اقتطاع إقليم كردستان من الدولة العثمانية لجعله بمثابة منطقة عازلة أو سد منيع يفصل بين ولاية الموصل وتركيا (Howard, 1966, 220).

تلقى الرئيس ولسن تقريراً من قسم المخابرات في بعثة الولايات المتحدة لمؤتمر باريس وفيها توصيات عن منطقة الشرق الأوسط (Howard, 1966, 220)، وفي حقيقة الأمر أن الأمريكيين كانت لهم أهداف يسعون من خلالها إلى وضع استانبول والمضائق تحت انتداب دولة كبرى واحدة أو تحت إشراف دولي مشترك تبقى خلالها الأناضول بيد الأتراك مع التأكيد على ضرورة تمتع الأقاليم العثمانية بالحكم الذاتي، وبذلك فإنهم حاولوا تحويل الأراضي العثمانية إلى مناطق خاضعة للانتداب الأجنبي (Howard, 1974, 51).

وبالمقابل فإن المشروع الذي جرى الاتفاق عليه بين فرنسا وبريطانيا للتوصل إلى صيغة ارضائية لاقتسام الممتلكات التي كانت خاضعة للدولة العثمانية قد وصل إلى طريق مسدود، ويعود سبب ذلك للاختلاف المتواصل بين الطرفين لاسيما فيما

يخص تطبيق بنود اتفاقية سايكس بيكو لأن روسيا كانت قد انسحبت قبل نهاية الحرب العالمية الأولى بموجب صلح بريست ليتوفسك Brest-Litovsk عام ١٩١٨، وتخلت عن كافة حقوقها التي حصلت عليها بموجب الاتفاقية مع بريطانيا وفرنسا، وهذا مما أتاح المجال للطرفين للدخول في صراع لاسيما فيما يخص فلسطين والموصل لأن الأخيرة كانت من حصة فرنسا بموجب الاتفاقية المذكورة، لكن بريطانيا حاولت انتزاعها من فرنسا بحجة زوال الخطر الروسي عن العراق ولا توجد حاجة للوجود الفرنسي القريب منها، وفي النهاية تمكن البريطانيون من انتزاع ولاية الموصل من الفرنسيين وضمها لنفوذهم (شبليكوفا، ١٩٦٠، ٥٥).

حاول الرئيس ولسن حل الخلافات الحادة بين فرنسا وبريطانيا، وقدم اقتراحاً يتفق مع مبدأ تقرير المصير، ويقضي بإرسال لجنة دولية لمناطق الدولة العثمانية، يكون الغرض من إرسالها أخذ رأي السكان حول موقفهم من تشكيل دولة عربية في سورية، وأخرى يهودية في فلسطين، وثالثة في أرمينيا، ومقترحاً يقضي بتشكيل لجنة من قبل فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا (أحمد، ١٩٧٨، ١٩٤-٣٠٩) لكن كليمنصو عارض تشكيل مثل هذه اللجان لأن بلاده وبريطانيا ملتزمتان باتفاقية سايكس بيكو، ورفض تشكيل أية لجنة في المناطق التي شملتها الاتفاقية، وطالب بضرورة بحث تداعيات المشكلة في باريس (Howard, n.d.).

قدم كليمنصو توصيات عدة في حال تشكيل اللجنة، أكد فيها على رفض سحب القوات الفرنسية من سوريا واشترط انسحابها بانسحاب القوات البريطانية من الموصل، كما أكد على مسألة عدم قبول المسلمين لأية محاولة لتشكيل دولة أرمنية مستقلة على اعتبار إن الأرمن أقلية صغيرة، فضلاً عن كونها دولة مسيحية، ويتحتم بذلك تشكيلها بأي حال من الأحوال، واختتم كلامه بعبارة " أن الشعب التركي المسلم لن يتخلى عن إستانبول للمسيحيين " (Evans, 1965, 159).

عقد الفرنسيون والبريطانيون اجتماعاً في مقر وزارة الخارجية الفرنسية في ٢٥ آذار / مارس عام ١٩١٩، حاولوا من خلاله مناقشة مسألة إرسال الولايات المتحدة الأمريكية اللجان إلى مناطق الدولة العثمانية، وأكدوا أن إرسال هذه اللجان من شأنه أن يتعارض مع بنود اتفاقية سايكس بيكو التي جرى الاتفاق عليها سابقاً، فضلاً عما سوف تسفر عنه من إغلاق لوضع السكان في هذه المناطق (F.R., 1919c, 753; Nicolson, 1923, 42).

وعلى الرغم من معارضة فرنسا وبريطانيا لإرسال اللجنة وامتناعهما عن الاشتراك فيها، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية تمكنت في النهاية من إرسال لجنتين الأولى لجنة كنك كراين (Evans, 1965, 167)، التي تمكنت من تقديم تقرير بعد زيارتها للمناطق العربية التي كانت خاضعة للدولة العثمانية، واقتрحت ضرورة تشكيل دولة كردية في العراق وبلاد فارس وتركيا على أن تكون تحت انتداب موحد مع العراق (Yala, 1958, p. 316).

أما لجنة هاربولد فأرسلت إلى أرمينيا لتقصي الوضع فيها، ومدى إمكانية فرض انتداب أمريكي عليها (قاسمية، ١٩٧١، ١١٨-١٢٣). وفي ختام الزيارة قدمت اللجنة تقريراً تضمن أربعة محاور، أكدت فيها على طبيعة الشعب الأرمني وظروفه، كما تمكنت من تقديم اعتبارات مؤيدة وغير مؤيدة لفرض الانتداب عليها (F.R., 1919d, 825-828).

على الرغم من الجهود التي قامت بها هاتان اللجنتان، إلا أنهما لاقتا معارضة من قبل فرنسا وبريطانيا، ويعود سبب ذلك إلى أنها كانت تدعو إلى ضرورة استقلال هذه المناطق، وجعل بعضها تحت إشراف دولي مباشر، وهذا ما كان يتناقض مع سياسة كل من هاتين الدولتين (F.R., 1919e, 843-845).

المبحث الثاني

مسألة أزمير

واجه المؤتمرين في باريس مسألة مهمة تمثلت بالادعاءات اليونانية بالمناطق العثمانية، وبعد أن سمح الحلفاء لكل طرف بطرح مطالبه تقدم فنزيلوس Venizelos رئيس وزراء اليونان إلى دول الحلفاء عبر مؤتمر الصلح بعرض مطالب بلاده محاولاً التوضيح لهم بأحقية بلاده في هذه المناطق (لنشوفسكي، ١٩٥٩، ١٣٢-١٣٦).

ويعود سبب سماح الحلفاء له بعرض مطالبه لمشاركة بلاده في الحرب إلى جانب الحلفاء وعدّها إحدى الدول المنتصرة (Shaw & Shaw, 1977, 330)، لاسيما بعد أن نجح الحلفاء عن طريق الضغط والإقناع باستمالتها إلى جانبهم، فضلاً عن تلويح الحلفاء لليونان بالتعويض على حساب تركيا، لكن ذلك لم يوضع بشكل رسمي كالاتفاقيات السرية التي عقدها الحلفاء أثناء الحرب، وإنما تعهدوا لها بحصولها على مكاسب عديدة بعد انتهاء الحرب (عبدالقادر، ٢٠٠٦، ٢٧).

والحقيقة أن اليونان كانت قد حسمت أمرها في تموز / يوليو عام ١٩١٧ بدخولها إلى جانب دول الحلفاء تحقيقاً لرغبة اليونانيين في الحصول على مكاسب إقليمية بعد انتصار قوات الحلفاء، خصوصاً وأن الدولة العثمانية كانت قد دخلت الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول الوسط (لنشوفسكي، ١٩٥٩، ١٢٩-١٣٠).

وسأهم اليونانيون بعد ذلك في تهيئة الأجواء والترحيب بقوات الحلفاء التي دخلت العاصمة العثمانية إسطنبول في الثامن من شباط / فبراير عام ١٩١٩ (عبدالقادر، ٢٠٠٦، ٢٧) لاسيما عندما دخل القائد الفرنسي فرنشيه دي سيراي إليها حيث تم تقديم جوادٍ أبيض له امتطاه عند دخوله للمدينة، وسار به مقلداً السلطان العثماني محمد الفاتح (١٤٥١-١٤٨١م) الذي فتح مدينة القسطنطينية عام ١٤٥٣م (الشناوي، ٢٠٠٤، ١٩٧).

ونتيجة للخدمات التي قدمها اليونانيون للحلفاء عرض فنزيليوس في ٣ شباط / فبراير ١٩١٩ مطالب بلاده التي كانت تمثل بالاستحواذ على بحر أيجيه بما فيها جزر الدوديكانيز وأيبيريا الشمالية ومنطقة تراقيا والجزء الغربي من الأناضول وحتى بحر مرمرة مع استثناء المضائق من المطالب (إ. خ. أحمد ومراد، ١٩٩٢، ٢٣٠).

أستند فينزيليوس في مطالبه على النقطة الثانية من مبادئ الرئيس ولسن التي تؤكد على الوحدة الجغرافية والتاريخية للبلد أو على الأغلبية اليونانية، وعبر عن ذلك بوجود حوالي ١.١٣٢.٠٠٠ يوناني يقطنون في مناطق أسيا الصغرى باستثناء إستانبول، فيما يتألف سكان جزر الدوديكانيز من ١١٠.٠٠٠ يوناني مقابل ١٢٠.٠٠٠ من جميع القوميات، في حين يتواجد في مناطق أيبيريا الشمالية قرابة ١٢٠.٠٠٠ يوناني مقابل ٨٠.٠٠٠ ألباني يقطنون فيها (F.R., 1919b, 330).

عارضت إيطاليا مطالب فينزيليوس لأنها حسب ادعائهم تتناقض مع بنود معاهدة سان جان دي مورين والوعود التي قطعت لها من قبل الحلفاء قبل الحرب (Berbar, 1987, 445; Temperley, 1969, 6/19-20)، لكن الفرنسيين عارضوا مطالبهم على اعتبار أن معاهدة سان جان دي مورين غير معترف بها لأن الحلفاء اشترطوا على إيطاليا عندما جرى التوقيع على المعاهدة أن توافق عليها روسيا وتقوم بالتصديق عليها، إلا أن هذا الأمر لم يحدث بسبب قيام الثورة الروسية عام ١٩١٧، وهو ما أدى إلى انسحابها قبل نهاية الحرب (Howard, 1966, 223-224).

وعلى أثر ذلك اتفقت فرنسا ودول الحلفاء على تشكيل لجنة من الخبراء ليتم من خلالها دراسة المطالب اليونانية، وبعد عدد من الاجتماعات والتوصيات التي استمرت حتى السادس من آذار/ مارس عام ١٩١٩ وافقت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على المطالب اليونانية في جنوب غرب إيبيريا الشمالية، لكنهم

جعلوا فيها حدوداً تفصل بين قوينسا وزريفوس، وهذا الأمر أدى إلى معارضة إيطاليا على هذا التخطيط من قبل الحلفاء (Temperley, 1969, 6/19).

سعت إيطاليا خلال النصف الأول من نيسان / ابريل عام ١٩١٩ نشر قواتها في شمال بحر الأدرياتيك وأعلنتها مقاطعة إيطالية، وبدأت تطالب بالوعود التي قطعت لها في معاهدة لندن السرية عام ١٩١٥، كما قدم رئيس الوفد الإيطالي أورلاندو مذكرة للحلفاء في التاسع عشر من نيسان، أكد فيها عناية بلاده بمسألة ضم أراضي سواحل دالماشيا والجزر التابعة لها حتى ميناء فيوم مبيناً فيها حاجة إيطاليا إليها لمواجهة التكتلات التي قد تقيمها النمسا في المستقبل، وبين للحلفاء بأن بلاده ستعمل على تطبيق بنود معاهدة لندن السرية باستكمال تمركزها في مقاطعة أنطاليا Antalya وبأسرع وقت ممكن (Howard, 1966, 223-224).

أقترح كليمنصو حلاً للمشكلة بالاتفاق مع لويد جورج في ٢١ نيسان / ابريل ١٩١٩، يقضي بأن تتساهل إيطاليا في مسألة بحر الأدرياتيك إذا ما أعطيت وصاية في أسيا الصغرى تشمل جزء من الأناضول يحاذي منطقة الوصاية (Howard, 1966, 333-335)، كما أقترح بأن تشمل الوصاية منطقة محايدة لمنطقة وصاية اليونان ومنطقة إستانبول، وحاول بذلك الحلفاء تدارك الموقف وتسوية المشكلة بالطرائق السلمية (Howard, 1966, 333-335).

تحدث الرئيس ولسن مع أورلاندو وتم مناقشته في عدد من الفقرات التي ورد ذكرها في مذكرته التي قدمها، وأكد له ولسن بأنه لا يستطيع أي أحد تقديم المساعدة لإيطاليا نظراً لأن سياستها لا تتسجم مع توجهات المؤتمر ولا تحظى بتأييد الشعوب، ولذلك ساند كل من كليمنصو ولويد جورج رأي ولسن على الرغم من التعهدات والوعود التي قطعتها بلادهما لإيطاليا عبر الاتفاق الذي جرى بينهما أثناء الحرب بمنحها الأقاليم التي كانت تسعى للاستحواذ عليها (George, 1938, 4998)، لكن أورلاندو

أعترض على كلام ولسن، وأكد له بأنه لا يستطيع العودة لبلاده بأقل الغنائم، مع تأكيده بأنه مستعد لترك مسألة فيوم للمناقشة من قبل الأربعة الكبار، على أن تكون معاهدة لندن السرية عام ١٩١٥ هي الأساس لمناقشة الحقوق الإيطالية، لكن ولسن بادره بالقول بأن جميع المطالب سوف تخضع لمعاهدة السلام، فضلاً عن تأكيده له بأن بلاده ترفض ما جرى الاتفاق عليه في معاهدة لندن، ولاقى هذا الرأي قبولاً وتأييداً من قبل كليمنصو ولويد جورج للمرة الثانية خلال مناقشة المسألة (Howard, 1966, 335).

حذر أورلاندو الحلفاء في الاجتماع الذي عقد في ٢٥ نيسان / ابريل ١٩١٩، من اندلاع ثورة شعبية في عموم إيطاليا وفيوم وسواحل دالماتيا ضد مؤتمر السلام في حالة عدم تنفيذ بنود معاهدة لندن، لكن ولسن رد عليه بأن البنود الأربعة عشر لا تتعلق بشعب الولايات المتحدة وحده، وإنما تتعلق بكل شعوب العالم، وتكمن الغاية منها في تسوية مشاكل الأقاليم وحل المشاكل العالقة بين إيطاليا والبلغان، وبين له بأنه في حال الموافقة على المطالب الإيطالية فإن ذلك سيؤدي إلى تعقيد الأمور وخلق مشاكل ومنازعات يصعب حلها. رد عليه أورلاندو إلى أنه في حال عدم تنفيذ بنود معاهدة السلام فإن إيطاليا ستعمل على الوقوف في طريق السلام ولن ترسخ لرغبات دول المعاهدة، ولن يهتما مقترحات أية دولة، وبذلك يتوجب عليها حماية سواحلها وتأمينها بكافة السبل المتاحة لها (Evans, 1965, 173).

حاول الفرنسيون وبالاتفاق مع البريطانيين إرداء الإيطاليين عن طريق منحهم سواحل دالماتيا، فضلاً عن مينائها على اعتبار أن الصربيين لا يعترضون على مسألة احتلال هذه الجزر، لكن ولسن عارض المقترح الفرنسي البريطاني على اعتبار أن القوميين الصرب يعارضون سيطرة إيطاليا على هذه الجزر، لأنهم يسعون لإقامة دولة صربيا الكبرى، وعارض اقتراح كليمنصو ولويد جورج الذي يقضي بتولي إيطاليا

مهمة الانتداب على الأناضول بقوله: " إن كل شخص أخذ يخشى أن يصبح الإيطاليون جيرانه" (Evans, 1965, 174).

أدى ضغط الرئيس الأمريكي ولسن على الإيطاليين ومعارضته لمخططاتهم إلى تهديد أورلاندو بانسحاب بلاده من المؤتمر، وعلى أثرها حاول الفرنسيون والبريطانيون تقديم اقتراح بمنح إيطاليا جزر وسواحل أنطاليا، وعدّ الموانئ الرئيسية موانئ حرة يتم إدارتها من قبل موظفين إيطاليين، لكن أورلاندو رفض هذا الاقتراح وطالب بالحصول على الموانئ برمتها، مما أدى ذلك إلى رفض الفرنسيين والبريطانيين لطلبه، وعلى أثرها انسحب الوفد الإيطالي من المؤتمر، وغادر إلى روما بعد أن أرسل أورلاندو رسالة إلى كليمنصو بوصفه رئيساً للمؤتمر، أبلغه فيها بانسحاب الوفد الإيطالي من مؤتمر السلام (George, 1938, 4998; Howard, 1966, 335).

أدى إصرار الحلفاء على عدم تنفيذ المطالب الإيطالية، وحرمانها من الامتيازات التي وعدت بها أثناء الحرب إلى تأكدهم المطلق بأن أطماعهم لن تتحقق عن طريق مؤتمر الصلح، وإنما يتم تحقيقها عن طريق استخدام القوة كحل لضمان حقوقهم التي طالما كانوا يحلمون بها ويسعون من أجل تحقيقها بشتى الوسائل (Evans, 1965, 177; Howard, 1966, 335). وعلى أثرها أنزل الإيطاليون جيشاً في ميناء أزمير وأرسلوا بارجتين حربيّتين إلى أزمير وأخرى إلى ميناء فيوم لغرض احتلالهما في ٣٠ نيسان / نيسان ١٩١٩ (شليكوف، ١٩٦٠، ٧٣) وكان هذا التصرف الإيطالي بمثابة ضربة قوية لمخططات الدول الكبرى، وعلى أثرها اجتمع كليمنصو ولويد وجورج والرئيس ولسن، فاقترح ولسن فكرة إرسال هذه الدول سفنها لمراقبة الإيطاليين الذين بدأوا يتوسعون نحو جنوب الأناضول بأكمله، وأيده في هذا الرأي كليمنصو ولويد جورج، ولذلك أرسلت الولايات المتحدة سفينتها الحربية أريزونا Arizona إلى أزمير، وسفينة أخرى إلى ميناء فيوم للحد من توسع الإيطاليين نحو المناطق الأخرى (برايسون، د.ت، ٩٨).

أقترح لويد جورج بالاتفاق مع كليمنصو أن تقوم القوات الأمريكية باحتلال العاصمة إستانبول، والسماح لليونانيين باحتلال أزمير (Evans, 1965, 177; Howard, 1966, 335)، لكن الرئيس ولسن رفض مسألة إرسال قوات أمريكية إلى تركيا لأن بلاده لم تكن في حالة حرب أبداً مع الأتراك، فضلاً عن اعتقاده بأن بلاده لديها القدرة على اتخاذ إجراءات رادعة بحق الإيطاليين لأن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي لها قروض مالية على إيطاليا، وبالتالي من الممكن التأثير على الإيطاليين، وإجبارهم على الخروج من الأناضول بالطرائق السلمية (Evans, 1965, 177).

طالب فنزيلوس دول الحلفاء في ١٦ أيار/ مايو عام ١٩١٩، السماح لبلاده باحتلال أزمير تحقيقاً لمطامع اليونانيين في آسيا الصغرى (شليكوف، ١٩٦٠، ٧٣)، وتذرع بحجج تاريخية وعنصرية مدعياً أن اليونانيين يشكلون الأكثرية في أزمير، فضلاً عن ادعائه بالروابط التاريخية التي تربط بين ضفاف بحر إيجه الغربية والشرقية، وأكد على الوحدة الاقتصادية الموجودة بينهما (سعيد وثابت، ١٩٢٢، ٣٠).

وبقدر تعلق الأمر بفرنسا فقد لاقت المطالب اليونانية قبولاً من قبل أعضاء الوفد الفرنسي، وحاولوا من خلالها دعم اليونانيين في تحقيق مطالبهم، وعلى أثرها أقترح الفرنسيون بالاتفاق مع البريطانيين بالسماح لليونان بنشر قواتها في أزمير لغرض مواجهة الإيطاليين الذين كانت لديهم قوة عسكرية في الميناء، وحاولوا الحد من تواجد الإيطاليين في هذه المناطق (لنشوفسكي، ١٩٥٩، ١٣٠).

أجتمع مجلس الحلفاء الأعلى المكون من كليمنصو والرئيس ولسن ولويد جورج في ١٠ أيار/ مايو ١٩١٩ (George, 1938, 5010-5011)، وأصدر قراراً بتحويل اليونان باحتلال أزمير تحت ذريعة خشية الحلفاء من امتداد النفوذ الإيطالي إلى هذه المناطق، وعبر لويد جورج عن ذلك بقوله: " في أي يوم يمكن أن نجد إيطاليا

قد استولت على الأناضول بأجمعه، وسوف يكون من الصعب إخراجها " (بهنان، ١٩٨٩، ٤٢). وبالمقابل فإن كليمنصو لم يثر أي اعتراضات حول المسألة واكتفى بالصمت، وتهيأت بذلك الفرصة لليونانيين لاحتلال أزمير (الفتلاوي، ٢٠٠١، ٤٦).

وفي حقيقة الأمر أن قرار الحلفاء القاضي بإنزال قوات يونانية في أزمير قد تم مناقشته بين كليمنصو وولسن ولويد جورج قبل أن يصدر القرار ببضعة أسابيع، وجرى خلالها مناقشات وتعليقات ساخنة فيما بينهم أسفرت في النهاية على الاتفاق بين الأطراف الثلاثة على تخويل اليونان بإنزال قواتها في أزمير (Kinross, 1964, 153).

عاد الوفد الإيطالي إلى مؤتمر الصلح على أثر تخويل الحلفاء لليونان باحتلال أزمير، وقدم لويد جورج اقتراحاً يقضي بفرض الانتداب على تركيا، ويتم بموجبه تقسيم المناطق التركية على الحلفاء بمشاركة اليونان وإيطاليا، وقد وافق كل من كليمنصو والرئيس ولسن على الاقتراح (Toynbee, 1923, 79).

جرى توزيع الانتدابات على الأناضول بين فرنسا وإيطاليا واليونان، وسعت إيطاليا إلى استبدال قواتها البحرية بقوات برية قبل أن يتم تحديد أماكن نفوذ الدول الثلاث، واستقرت بالساحل الجنوبي من الأناضول وتمكنت من توسيع نطاق احتلالها في الساحل (Howard, 1966, 321).

أنزل اليونانيون قواتهم العسكرية في أزمير ليلة ١٤-١٥ أيار/ مايو عام ١٩١٩ (Howard, 1966, 321-322) وبإسناد من سفن حربية فرنسية وبريطانية وأمريكية (Sachar, 1970, 315) وتمكنت القوات اليونانية من احتلال أزمير والتوغل في مناطق عدة داخل الأناضول (Davison, 1953, 175)، وأنذر الأدميرال كالنورب قائد الأسطول البريطاني حاكم المدينة نادر باشا بضرورة تسليم المدينة معللاً ذلك بالبند السابع من هدنة مودورس الذي يخول الحلفاء السيطرة على أية منطقة

يرون من الضرورة احتلالها، ولذلك توجب عليه تسليم قلاع المدينة إلى القوات الحربية المتحالفة (Marriot, 1969, 557).

وبالمقابل فإن الحكومة العثمانية برئاسة الداماد فريد باشا، التي تسلمت الحكم في ١٠ آذار/ مارس عام ١٩١٩، على أثر استقالة حكومة أحمد توفيق، لم تحرك ساكناً لأن فريد باشا كان أداة بيد السلطان والحلفاء على السواء، فضلاً عن إصداره أمراً بعدم المقاومة لأن الاحتلال يتطابق مع شروط الهدنة التي وقعها العثمانيون في أواخر عام ١٩١٨ (Shaw & Shaw, 1977, 332).

دخلت القوات اليونانية إلى أزمير ولقي جيشها ترحيباً من قبل المواطنين اليونانيين الساكنين هناك، ورافق دخولهم إلى المدينة عمليات نهب وسلب للممتلكات، والاعتداء على المدنيين الأتراك والحاميات العسكرية التركية، وارتكاب المذابح بحقهم، ومع كل ذلك لم تتخذ حكومة السلطان أية إجراءات سوى أنها دعت الجنود الأتراك إلى وقف القتال، وأدعت بأن الاحتلال لأزمير لن يستمر طويلاً وإنما سيكون بشكل مؤقت (Turk Ansiklopedisi, 1964, 441–442)، وكان من نتائج هذا العمل هياج الرأي العام في فرنسا وحدث احتجاجات شديدة ضد التصرف اليوناني (Davison, 1953, 175; G. Lewis, 1965, 175).

والحقيقة أن القوات اليونانية تمكنت من احتلال أزمير عن طريق مساندة الأقلية اليونانية، وأخذوا يتبعون سياسة التفرقة الدينية ويجبرون السكان الأتراك على الهجرة، وبذلك أصبح مصير وحدة الأناضول في خطر لاسيما أن الحلفاء خططوا للعمل على تجزئة الأناضول إلى مناطق عدة تتولى حمايتها دول كبرى (جوليس، د.ت، ٢٠).

قدم البريطانيون خطة لتوزيع الانتدابات على الدول الكبرى في ٢١ أيار / مايو عام ١٩١٩، ونصت على تولي الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولية الانتداب على استانبول والمضائق وأرمينيا وكيلىكيا Cilicia، وأن تبقى الأناضول غير مجزأة

ماعداء المنطقة التي سيتم توحيدها مع اليونان والمتمثلة بأزمير وأيدين Aydin، وأن يكون لفرنسا حق الانتداب على سوريا، فيما تتولى بريطانيا الانتداب على العراق، كما أشرت في الوصاية أن تشارك الولايات المتحدة بالانتداب على تركيا، وكان الغرض من ذلك هو إشراك الأمريكان في المسألة التركية وتجاوز البلاشفة الروس ("عشرون سنة بعد الحرب"، د.ت، ٢٣)، لكن الرئيس ولسن عبر عن شكوكه في إمكانية تقبل بلاده لمسؤولية تولي أية مهمة في الأناضول (Evans, 1965, 167; U.S.N.A Microcopy, 1922, 5-6).

اعترضت فرنسا على هذا التوزيع الذي اقترحه البريطانيون وعدته خطة مبيتة من قبلهم لاستبعادهم من أي انتداب في أسيا الصغرى، وأعلنت بأنه لا يجوز استبعادها تحت ذريعة المسألة الإسلامية، وهذا الاعتراض حصل كذلك من جانب إيطاليا التي استبعدت من الخطة نهائياً مما أدى ذلك إلى رفضها لهذا التوزيع بشكل نهائي (U.S.N.A Microcopy, 1922, 7).

هدد أورلاندو رئيس الوفد الإيطالي الحلفاء بالانسحاب من المؤتمر، ومغادرة باريس إذا لم يتم الاستجابة لمطالبهم وتوزيع الانتدابات بشكل يضمن الحق لإيطاليا في الحصول على انتداب في الأناضول، وفي هذه الإثناء كانت إيطاليا قد عينت سونينو رئيساً لوفدها في مؤتمر السلام، وحاول الأخير الاتصال بالحلفاء وتذكيرهم بالتعهدات التي وعدت بها إيطاليا عن طريق المعاهدات السرية، التي تخول إيطاليا حق التملك في أسيا الصغرى، لكن الرئيس ولسن رد عليه بأن مؤتمر السلام ليس محادثات واتفاقيات بين المعاهدات السرية فحسب، بل إن بلاده لديها الحق في رفض أي مقترح بغض النظر عن المعاهدات السرية، وأضاف بأن الولايات المتحدة لا تعترف برغبة بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في السيطرة على الشعب التركي، بل يجب أن يتم تسوية الأمر عن طريق المحادثات والاتفاقات وبمشاركة الجميع دون استثناء (Howard, 1966, 236).

وفي هذه الأثناء قدمت الحكومة العثمانية العديد من الطلبات للسماح للوفد العثماني بالمشاركة في مؤتمر الصلح، وبناءً على ذلك أرسل كليمنصو رئيس وزراء فرنسا ورئيس المؤتمر رسالة للحكومة العثمانية في الأول من أيار/ مايو ١٩١٩ عن طريق المندوب السامي الفرنسي في إستانبول، يؤكد فيها موافقة مجلس الحلفاء الأعلى على مشاركة تركيا في المؤتمر، وحاول كليمنصو أخبار الأتراك بالجهود التي بذلتها فرنسا لإقناع الحلفاء بضرورة مشاركة تركيا في المؤتمر (Temperley, 1969, 3/472).

وصل الوفد العثماني إلى باريس في ١١ أيار/ مايو عام ١٩١٩، برئاسة فريد باشا رئيس الوزراء الذي قدم مذكرته في ١٧ من الشهر نفسه أمام مؤتمر الصلح، وعلى الرغم من اعترافه بالجرائم التي ارتكبت من قبل الاتحاديين خلال الحرب، إلا أنه ذكر بأن الشعب التركي حكم من قبل فئة كانت تدين بالولاء للألمان، وتحدث في مذكرته عن مصير الممتلكات العثمانية، وطالب بالحفاظ على وحدة الدولة العثمانية، وذكر بأن الشعب العثماني لا يقبل بأي حال من الأحوال تقسيم دولته عن طريق الانتداب من قبل الدول الكبرى (BDA, 1919, 6; Douglas et al., 1920, 12).

ومن الجدير بالذكر أنه في هذه المدة تم أنزال قوة إيطالية مكونة من ٥٠٠ جندي في سكالانوفا التركية، وعدّ الإيطاليون احتلالهم لهذه المنطقة أسوة باليونانيين الذين احتلوا أزمير، وهذا الأمر أدى إلى احتجاج مندوبي فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة على هذا التصرف وعلى أثرها أرسلوا مذكرة احتجاج إلى حكومة روما عبروا من خلالها عن معارضتهم لهذا التصرف الإيطالي (Calthorp, 1919, 643; Howard, 1966, 234–235).

حاول لويد جورج تبرير موقفه الرافض لاحتلال الإيطاليين لمنطقة سكالانوفا، على اعتبار أن هذه التجزئة قد تؤدي إلى إثارة العالم الإسلامي، وحاول أقناع الإيطاليين بضرورة اقتطاع قسماً من الأقاليم مع ضرورة الاحتفاظ بمكانة الدولة العثمانية، والغريب في الأمر أنه لم يفكر باحتجاج المسلمين على احتلال أزمير،

وسيطرة البريطانيين على العراق وفلسطين، وإنما فكر فقط باحتلال الايطاليين لهذه المنطقة، وبذلك ظهرت نوايا البريطانيين التي كانوا يسعون من خلالها لطرد الأتراك من استانبول وهزيمتهم بشكل نهائي دون التفكير بموقف حلفائهم من الفرنسيين الذين كانوا يدركون جيداً نوايا البريطانيين وخططهم التوسعية على حساب حلفائهم وبشتى الوسائل المتاحة (Davison, 1953, 175-176).

ومهما يكن من أمر، فقد لاقت المذكرة التي قدمها فريد باشا معارضة شديدة من قبل مندوبي فرنسا وبريطانيا اللذين اتخذوا موقفاً متشدداً منها، وجاء في الرد على مطالب الوفد العثماني على لسان كليمنصو مندوب الحلفاء ورئيس المؤتمر في رسالته المؤرخة في ٢٥ حزيران / يونيو من عام ١٩١٩ (الفتلاوي، ٢٠٠١، ٤٩) ذاكرة فيها " أن الدولة العثمانية وقفت إلى جانب ألمانيا، ووافقت على كل ما جلبته هذه الحرب غير الضرورية منذ بدايتها ولحد الآن، كما وافقت على الجرائم الجماعية السابقة أما بطريقة رسمية أو بطريقة ضمنية، ولكن هذه الجرائم التي ارتكبتها تلك الحكومة كان ضررها على المسلمين أكثر من المسيحيين، حيث أن تركيا وعلى مدى التاريخ لم تفرض بأي شكل من الأشكال التقاليد والعادات العثمانية على الشعوب غير المسلمة، لذلك فأنها تدعي بأن الضرورة السياسية والعدالة تستوجب إرجاع هذه المناطق إلى حالتها السابقة قبل الحرب أي إرجاعها إلى الحكم العثماني " (Douglas et al., 1957, 646; Kemal, 1997, 8).

كما تحدث كليمنصو: " أن المجلس لا يوافق على حجج الحكومة العثمانية، ولكن المجلس ليس لديه أدنى شك بأن الحكومة الحالية تنتقد السياسة التي أتبعها الحكومة السابقة عند تناول هذه المسائل كلاً على حده، ونعتقد بأن تركيا كانت صاحبة الحق في رفض أية حركة تجلب الكوارث والمآسي إلى بلدانها ومواطنيها، ومع ذلك فإن الادعاء بضرورة إعادة أراضيها في المذكرة المقدمة لا يعتمد فقط على تغيير تركيا، وإنما تكون مجبرة على دفع ثمن أخطاء وزرائها، وأن المجلس لا يسمح بافتتاح المجال أمام المناقشات غير المقيدة أو إضاعة وقت المؤتمر " (Kemal, 1997, 8).

وتطرق كليمنصو خلال رسالته للمسائل الدينية وجاء فيها : " أننا لسنا ضد المسلمين والمسيحيين والساكنين ضمن حدود الدولة العثمانية، ولكننا نود أن نحافظ على الأحاسيس الدينية للأهالي الغافلين عن ثقل العبودية التركية والذين إما أجبروا عليها أو لم يعتدوا بها أبداً، وإن اعتقادنا بالمحافظة على الأحاسيس الدينية للشعوب كان أمراً غير وارد بالنسبة للدول التي بدأت الحرب من أجل نهب الجيران أي بروتستانت ألمانيا، كاثوليك النمسا، أرثوذكس بلغاريا، مسلمي تركيا، وهكذا فقد وافقت تركيا على التعدي العنصري من خلال قتل المسلمين للأقليات الأرمنية بأمر من الحكومة التركية، ولكن أمر الحكومة تجاوز إلى قتل أعداد كبيرة وبشكل مفرع للمسلمين بذريعة عدم التحيز الديني" (Kemal, 1997, 8-9).

وفي ختام رسالته ذكر كليمنصو ما يأتي: " أيها السادة نرجو أن نكون قد أوضحنا أهدافنا وأفكارنا، وبالنظر إلى المذكرة التركية فإننا نلاحظ أنها توقفت كثيراً عند نقطة مهمة هي الاقتصاد والثقافة الفكرية، ولكن يجب أن يكون هناك تغير في هذه الفكرة، وعدم إتباع كل ما هو اقتصادي ومربح فقط، وفي حالة إتباع الشعوب الخاضعة للسيادة التركية هذه الفكرة فإنه سيكون كل الحق لها في أخذ كل المساعدات اللازمة من حكومتنا" (Kemal, 1997, 10).

حاول لويد جورج بالاتفاق مع كليمنصو خلال اجتماع الحلفاء في ٢٥ حزيران ١٩١٩/ يونيو، تقديم اقتراح بشأن موضوع توزيع الانتدابات على الدول الكبرى، وبالتحديد مسألة قبول أو رفض الولايات المتحدة لتولي مهمة الانتداب على تركيا، وقد وافق الرئيس ولسن على ذلك مؤكداً بأن عملية التقسيم سوف تشمل العراق وسوريا وأرمينيا، وأن قوات الحلفاء ستبقى للحفاظ على النظام (Nutuk, 1919, 644)، واقترح لويد جورج ضرورة عزل المناطق التي ستتخلى عنها تركيا، وإجبارها على قبول أي شرط يتعلق بالمراقبة أو الاتجاه الذي ستتخذه دول الحلفاء (الفتلاوي، ٢٠٠١، ٤٩-٥٠).

وتذكر المؤرخة الروسية شبليكوفا أسباباً لتغير الموقف الأمريكي في قبول الانتداب على إستانبول، لاسيما بعد أن كان الجانب الأمريكي يدعو للتريث في القضية التركية، إلا أنه وافق فيما بعد على الانتداب لاسيما أن التغير قد حصل بعد مغادرة الرئيس ولسن للعاصمة باريس متوجهاً إلى بلاده، ومن ثم عودته للمؤتمر ثانية، وقد عللت شبليكوفا سبب ذلك بالتنافس الحاصل بين الجانب الأمريكي والجانب الروسي الذي بدأ يتوسع، وبدأت تظهر ملامح القوة الروسية الجديدة وهذا ما جعله يصطدم بطبيعة الحال بالقوة الأمريكية (شبليكوفا، ١٩٦٠، ٦١).

فيما يكمن السبب الثاني بتولي فريد باشا رئاسة الوزارة، ومن المعروف أن الأخير كان من الموالين لبريطانيا، أما السبب الآخر فيتمثل في سيطرة البريطانيين وتوسعاتهم في منطقة المضائق وإستانبول وهذا من شأنه أن يهدد المصالح الأمريكية في تركيا، وكل هذه الأسباب دفعت السياسة الأمريكية إلى ضرورة إعادة حساباتهم من جديد، وضرورة إعطاء القضية التركية أهمية كبرى (شبليكوفا، ١٩٦٠، ٦١-٦٢).

ومهما يكن من أمر فقد أضطر الوفد العثماني نتيجة السياسة المتبعة من قبل الحلفاء إلى مغادرة المؤتمر في صباح يوم ٤ تموز/ يوليو عام ١٩١٩، متوجهاً إلى العاصمة إستانبول بعد أن باءت رحلتهم بالفشل نتيجة شعورهم بالإهانة، وعدم الاحترام حتى في طريق عودتهم وجاء ذلك باعتراف الضابط البريطاني الذي كان مرافقاً لهم في البعثة المذكورة (1919, "Calthorpe to Curzon, Constantinople," 689-704).

يتضح مما سبق أن المسألة التركية بقيت معلقة دون أن يتوصل الحلفاء إلى حلٍ لها نظراً للأطماع التوسعية لكل دولة من الدول الكبرى، وتضارب المصالح فيما بينهم، وهو ما حصل بطبيعة الحال مع إيطاليا وتنافسها مع اليونان، فضلاً عن تنافس كل من فرنسا وبريطانيا للحصول على مناطق نفوذ لها، وأدى هذا التنافس إلى التناحر فيما بينهم نظراً لتمسك كل طرف بمطالبه وسعيه للحصول عليها، في حين نجد أن حكومة السلطان لم يكن لها أي دور في هذا الصراع، وعلى الرغم من مشاركة الوفد

الإيطالي الذي كان يأمل أن يحقق نتائج ويسعى للاحتفاظ بالممتلكات العثمانية، لكنه أصطدم بمطامع الدول الكبرى، التي غالت في مطامعها وتوسعت في احتلال الأراضي التركية، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى استنفار الشعور الوطني لدى الأتراك، وكان ذلك مدعاة لظهور الحركة الوطنية التركية التي سعت إلى تحرير البلاد من سيطرة القوى الأجنبية .

الخاتمة

من خلال ما جاء في ثنايا البحث نستطيع ان نوجز أهم الاستنتاجات بما يأتي:
١ / حاولت فرنسا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى الحفاظ على مصالحها في الدولة العثمانية وظهر ذلك جلياً خلال مؤتمر لندن الأول عام ١٩١٩ خصوصاً عندما وقف الفرنسيون ضد محاولات البريطانيين التي كانت تدعو إلى طرد الأتراك من إستانبول، وذلك لخشيته من أن يؤدي ذلك إلى سيطرة البريطانيين على العاصمة العثمانية وبالتالي إلى تهديد المصالح الفرنسية المستغلة فيها.

٢ / كما سعى الفرنسيون خلال جلسات مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ إلى أقناع البريطانيين بضرورة تطبيق بنود اتفاقية سايكس بيكو التي جرى الاتفاق عليها بين الطرفين خلال الحرب العالمية الأولى، ونظراً لرفض البريطانيين التعامل فيها أدى ذلك إلى توتر العلاقات فيما بينهم وظهر جلياً بشكل واسع خلال جلسات مؤتمر الصلح في باريس.

٣ / لعبت الدبلوماسية الفرنسية بزعامة كليمنصو دوراً محورياً في إعادة رسم خارطة سياسية للعالم في أعقاب الحرب العالمية من خلال إعادة توزيع النفوذ واقتسام املاك ومستعمرات الدول المهزومة في الحرب ومنها الدولة العثمانية حيث كان لفرنسا دور مهم في تأسيس كيانات سياسية على أسس عرقية ودينية لضمان استمرار مصالحها ونفوذها في المنطقة.

الهوامش

(١) بلغت خسائر الدولة العثمانية خلال سنوات الحرب العالمية الأولى ٣٢٥.٠٠٠ قتيل و٤٠٠.٠٠٠ جريح و١٣٠.٠٠٠ بين أسير ومفقود من مجموع ١.٦٠٠.٠٠٠ شخص شاركوا في الحرب. أما الخسائر المالية فبلغت ٥ مليارات جنيه إسترليني (خانكي بك، د.ت، ٨؛ لبيب، ١٩٢١، ١١٧).

(٢) وقعت في ٢٦ نيسان ١٩١٥ بين فرنسا وبريطانيا وروسيا وإيطاليا ، وكانت هذه المعاهدة ثمناً دفعه الحلفاء لإيطاليا مقابل انضمامها إلى الحلفاء ، ووعدت إيطاليا بموجبها بالعديد من الامتيازات منها السيادة على جزر الدوديكانيز الاستراتيجية الواقعة بالقرب من الساحل التركي ، مقابل اعترافها لفرنسا وبريطانيا بمصالحها بالبحر الأبيض المتوسط (Anderson, 1963, 160).

(٣) وقعت في ١٧ نيسان عام ١٩١٧ بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وبموجبها منحت فرنسا منطقة أدنه مقابل حصول إيطاليا على ما تبقى من جنوبي الأناضول بما فيها ولاية أزمير (على أن يبقى الميناء حراً) ، مع منحها ولاية قونية وأضاليا ومنطقة نفوذ تمتد حتى مضيق البسفور (Temperley, 1969, 1/20-27).

(٤) للاطلاع على أسباب اختيار العاصمة باريس راجع: (نوار ونعني، ١٩٧٣، ٤٧٣).

(٥) حضر المؤتمر ممثلاً عن الروس الأدميرال الروسي كولتشاك ، وهو من المناهضين للسلطة البلشفية الحاكمة في روسيا آنذاك (مراد وآخرون، ١٩٨٨، ٢٥٧).

(٦) تتمثل بنود الرئيس الأمريكي ولسن بإلغاء المعاهدات السرية ، ضمان حرية الملاحة في البحار ، ضمان حرية التجارة الدولية ، الحد من التسلح ، حل مشاكل المستعمرات وفق مصالح شعوبها ، منح روسيا الإمكانات المطلقة لاتخاذ قرار مستقل حول تطورها السياسي ، تحرير بلجيكا وإعادة بناء ها ، إعادة الإنزاس واللورين إلى فرنسا ، إعادة تخطيط حدود إيطاليا حسب الأسس القومية ، ضمان الحكم الذاتي لشعوب إمبراطورية النمسا - المجر ، انسحاب القوات الألمانية من صربيا ورومانيا والجبل الأسود وضمن منفذ بحري لصربيا ، تأسيس منظمة دولية وفق ميثاق خاص (Snyder, 1968, 164-166).

المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

أحمد، إ. خ.، ومراد، خ. ع. (١٩٩٢). تاريخ إيران وتركيا، دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر
History of Iran and Turkey - A Study in Modern and Contemporary History.

أحمد، ف. (٢٠٠٠). صنع تركيا الحديثة *Making Modern Turkey*. (ترجمة) س. د. الواسطي وح. ح. الدوري). المطبعة العربية.

أحمد، ك. م. (١٩٧٨). أضواء على قضايا دولية في الشرق الأوسط *Spotlight on International Issues in the Middle East*. دار الحرية للطباعة والنشر.

الحسان، ب. ق. (١٩٧٨). السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٦٧
French Foreign Policy Towards the Arab World Since 1967. مركز دراسات الوحدة العربية.

الدينوف، ع. م. ش. (١٩٦٦). عبدالله مراد شمس الدينوف، النضال التحرري الوطني في تركيا (١٩١٨-١٩٢٣)
The National Liberation Struggle in Turkey (1918-1923).

الشناوي، ع. م. (٢٠٠٤). الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها *The Ottoman Empire is a Slandered Islamic State* (المجلد: ١). مكتبة الانكلو المصرية.

الصمد، ر. (١٩٨٦). العلاقات الدولية في القرن العشرين تطور لفترة ما بين الحربين ١٩١٤-١٩٤٥
International Relations in the Twentieth Century 1914-1945. Development of the interwar period.

الفتلاوي، آ. ح. (٢٠٠١). السياسة البريطانية تجاه تركيا ١٩١٩-١٩٢٣ *British Policy towards Turkey 1919-1923*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بغداد.

المصري، ج. ع. م. (٢٠٠٢). حاضر العالم الإسلامي وقضايا المعاصرة *The Present of the Islamic World and its Contemporary Issues*. مكتبة العبيكان للنشر.

برايسون، ت. أ. (د.ت). العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط *U.S. Diplomatic Relations with the Middle East* (ترجمة): مركز البحوث والمعلومات). (المجلد: ١). مجلس قيادة الثورة.

بهنان، ح. ع. (١٩٨٩). التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣ *Political*

Developments in Turkey 1919-1923، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بغداد.

جوليس، م. (د.ت.). الوطنية العثمانية *Ottoman Nationality* (ترجمة): أ. رفعت). حسين، ف.، ونعمه، ك. هـ. (١٩٨٠). التاريخ الأوربي *European History*. وزارة التعليم والبحث العلمي.

خانكي بك، ع. (د.ت.). ترك وأتاتورك *Turk and Ataturk*. المطبعة العصرية. سعيد، أ. م.، وثابت، ك. خ. (١٩٢٢). سيرة مصطفى كمال باشا وتاريخ الحركة التركية الوطنية في الأناضول *Biography of Mustafa Kemal Pasha and the History of the Turkish National Movement in Anatolia*. مجلة الطائف.

شليكوف، ف. ي. (١٩٦٠). السياسة الاستعمارية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه تركيا *The Colonial Policy of the United States of America 1914-1920*. Towards Turkey 1914-1920.

عبدالقادر، ع. ب. ا. (٢٠٠٦). دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني (١٩٠٨-١٩١٤) *The role of Arab deputies in the Ottoman Council of Envoys (1908-1914)*. الدار العربية للموسوعات.

عشرون سنة بعد الحرب ١٩١٨-١٩٣٨ *Twenty Years After War 1918-1938*. (د.ت.). مجلة عشرون سنة بعد الحرب ١٩١٨-١٩٣٨، ١.

علي، أ. (١٩٨٢). التطور الاقتصادي في تركيا *Economic Development in Turkey*. (ترجمة): مركز البحوث والمعلومات.

غفور، ع. ق. (١٩٨٨). تاريخ تركيا المعاصر ١٩١٨-١٩٨٠ *Turkey's Contemporary History 1918-1980* (محررون): إ. خليل وآخرون).

قاسمية، خ. (١٩٧١). الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨-١٩٢٠ *Arabic Government in Damascus 1918-1920*.

ليبب، ح. (١٩٢١). تاريخ المسألة الشرقية *Eastern Issue History*. لنشوفسكي، ج. (١٩٥٩). الشرق الأوسط في الشؤون العالمية *The Middle East in World Affairs* (محررون): م. الأمين وإ. أ. السامرائي؛ (ترجمة): ج. خياط). (مجلد: ١).

مراد، خ. ع.، وآخرون. (١٩٨٨). *دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر Studies in Modern and Contemporary European History*. دار الكتب للطباعة والنشر.

مصطفى، أ. ع. (٢٠٠٣). *في أصول التاريخ العثماني In Origin of Ottoman History*. دار الشروق.

نوار، ع. س.، ونعني، ع. (١٩٧٣). *التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية Contemporary History Europe from the French Revolution to World War II*. المصادر الأجنبية:

Anderson, M. S. (1963). *The Great powers and the Near East 1774-1923*. Cambridge University press.

BDA. (1919). *To Curzon Constantinople* (Vol. 1, Issue 3).

Berber, E. (1987). Kurtalustan sonra izmirde Gyana isgal Donemin Topkler. *Ataturk Arastirma Merkezi Dergisi*, 3(8).

Calthorp. (1919). Note of a Meeting Held at President Wilson House in the Paris. In *D.B.F.P*.

Calthorpe to Curzon, Constantinople. (1919). In *D.B.F.P* (No. 466; Vol. 4, Issue 1).

Camming, H. H. (1938). *Franco-British in the Post war Near East*.

Davison, R. H. (1953). Turkish Diplomacy Form Mudrus to Lusanne. In G. Acracy & F. Gilbbert (Eds.), *The Diplomacy 1919-1939*.

Douglas, Medlicott, W. N., & Lambert, M. E. (1920). Letter From Curzon to the French Ambassador Foreign Office. In *D.B.F.P* (Vol. 13, Issue 13). DBFP.

Douglas, Medlicott, W. N., & Lambert, M. E. (1957). Answer to The Delegates, Paris, 23-6-1919. In *D.B.F.P* (No. 426; Vol. 4, Issue 1).

Evans, L. (1965). *United State Policy and Partition of Turkey (1914-1924)*.

F.O. (1919a). *No Title* (371/4183/X.N/7847).

F.O. (1919b). *No Title* (371/4183/X.B/414).

F.R. (1919a). *The secretary of state to the Minister in Switzerland (Stove), November 30 , 1918 The secretary of state to the Minister in Switzerland (Stove), November 30 , 1918 (Vol. 2).*

F.R. (1919b). *The Paris peace conference A Greek Delegation to the Peace conference Paris. 7.*

F.R. (1919c). Mr. C.R. Crane and Mr. H.C. King to The Commission Negotiate Peace. *Paris Peace Conference, 12.*

F.R. (1919d). The Commission to Negotiate peace to the Acting Secretary of State. *Paris Peace Conference, 2.*

F.R. (1919e). *The Chief of the Military Mission to Armenia (Harbord) to the Secretary of States. 2.*

George, L. (1938). *The truth about peace treaties (Vol. 11).*

Helmreich, P. C. (1974). *Form Paris to Sevres.*

Howard, H. N. (n.d.). *An American Experiment in the Peace Making. The King Crane.*

Howard, H. N. (1966). *The Partition of Turkey, A diplomatic history 1913-1923.*

Howard, H. N. (1974). *Turkey the Straits and U.S. Policy.*

Hurewitz. (n.d.). *Diplomacy in the Near and Middle East.*

Kaymaz, N. (1972). *Mustafa Kemal Anadoluya Cotureu Nedenler Buyuk Zaferin 50. Yildonumune- Armagan, Milli Egitim Basimevi.*

Kemal, M. . (1997). *Ataturk Nutuk (Vol. 2). milli egitim Bakani Yayinlari.*

Kinross, Lord. (1964). *Ataturk- The Rebirth of a Nation.*

Lansing, R. (1921). *The Peace Negotiations.*

Lewis, B. (1966). *The Emergence of Modern Turkey.*

Lewis, G. (1965). *Turkey.*

Marriot, J. A. R. (1969). *The Eastern Question An Historical Study in European Diplomacy (4th ed.).*

Nerakivi, J. (1969). *Britain, France and The Arab Middle East 1914-1920.*

- Nicolson, H. (1923). *Peace making 1919*.
- Nutuk, A. (1919). Note of a Meeting (130) Held at President Wilson House in the Paris. In S .D.B.F.P (No. 426).
- Sachar, M. (1970). *The Emergence of The Middle East (1914-1924)*.
- Shaw, S., & Shaw, E. kural. (1977). *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey* (Vol. 2).
- Snyder, L. L. (1968). *Historic Documents of World War*.
- Temperley, H. W. (1969). *A history of the peace conference of Paris* (Vols. 1–6).
- Toynbee, A. (1923). *The western Question in Greece and Turkey* (2nd ed.).
- Turk Ansklopedisi* (Vol. 16). (1964).
- U.S.N.A Microcopy. (1922). *Qutline of the American Attitude toward the Negotiations Relating to the Turkish peace Settlement. 1918- 1922* (No. 353, Roll. 876. 001705-808).
- Yala, W. (1958). *The Near East*.